

واقع المنطقة العربية في عصر العولمة.

أ - زايدي بوعلام

أستاذ مساعد

جامعة الجزائر - 3.

مقدمة

لقد أثرت العولمة و النظام الدولي الجديد في صياغة السياسة العالمية و بناء قائمة أولويات جديدة، تستجيب لمصالح الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي الجديد. وقد اختلفت اهتمامات القوى الفاعلة من منطقة إلى أخرى، وذلك بسبب الأهمية الجيوسياسية والإستراتيجية للمنطقة محل الاهتمام، وفي هذا الإطار تأتي المنطقة العربية بكونها خزاناً للطاقة و القيم، و سوقاً للمصالح الرأسمالية.

ونظراً للأهمية التي تحظى بها المنطقة العربية في الإستراتيجيات العالمية في ظل نظام عولمي، فإن الإشكالية المطروحة في هذا البحث تتمحور حول السؤال التالي: ما هي تأثيرات القوى العولمية في المنطقة العربية؟ وما هي دوافعها ومصالحها؟ وما هي انعكاساتها على الأبنية و الأوضاع و السلوكات؟ وهل مثلت العولمة فرصاً للنظام الإقليمي العربي أو قيوداً عليه؟ وستتم الإجابة عن هذه المشكلة في التصميم التالي :

أولاً: مجالات الدراسة

أ- **المجال الزمني:** يتعلق الوضع بالنظر إلى الموضوع في بعده الزمني الفترة من 1990 إلى 2015.

ب- **المجال المكاني:** يشمل البحث في محيطه المكاني المنطقة العربية (الشرق الأوسط و شمال إفريقيا).

ج- **المجال الموضوعي:** و يتناول البحث أهمية المتغيرات ذات العلاقة والتي من أهمها المتغيرات السياسية و الاقتصادية و الأمنية وبالذات المتعلقة منها المتعلقة بالأجندة والأنظمة القائمة في الوقت الحاضر.

ثانياً: صياغة الفروض العلمية.

هناك ارتباط بين سلوكات الأنظمة الفرعية، و طبيعة النظام الدولي السائد.

تتوقف مخرجات الأنظمة الإقليمية على مستوى ميزان القوى بين القوى الفاعلة في صياغة النظام الدولي

ثالثاً: الأهمية العلمية و العملية لهذه الدراسة

تساهم هذه الدراسة في تبيان طبيعة تأثير ظاهرة دولية، كالعولمة في تشكيل النظام الدولي عامة، و الأنظمة الفرعية خاصة. ومن جهة أخرى، فإن هذه الدراسة تفيد الممارسين و المقررين في إدراك تأثيرات هذه الظاهرة الكونية، و طبيعة المصالح التي تخنفي خلفها، حتى تتمكن من التعامل معها.

رابعاً: المقاربة المنهجية و النظرية المستخدمة في الدراسة.

تستخدم هذه الدراسة منهج دراسة الحالة و أسلوب التوثيق لجمع البيانات و و صفها و تحليلها، كما تستخدم نظرية النظام العالمي (إمانويل والرستين) Immanuel Wallerstein، و التي ترى أن النظام الدولي و قواه الفاعلة التي تركز القوى المالية و الصناعية و التكنولوجية، تمتلك صياغة عمل النظام الدولي، و تمثل وحدة صناعة القرار الأساسية فيه، و ينعكس فعلها في سلوك الوحدات و الأنظمة الفرعية التابعة⁽¹⁾.

و يوجد حسب (إمانويل والرستين) عالم واحد مرتبط بشبكة علاقات تبادل اقتصادية معقدة، و بتعبير آخر يطلق عليه مصطلح: اقتصاد-عالم أو نظام-عالم، و يؤكد أن التخلف الذي تعاني منه دول الجنوب، هو نتاج مكانتهم ضمن النظام الاقتصادي العالمي، ولما كانت الدول معولمة، والاقتصاد العالمي يتميز بالمركز وشبه

المحيط والمحيط، وتشكل القوى الكبرى في هذه المعادلة مركز الاقتصاد العالمي، في حين تتواجد الدول النامية في المحيط هذا المركز.

خامسا: المفاهيم الأساسية:

- العولمة و خصائصها:

الملاحظ، أن مصطلح العولمة أصبح يتداول في كل مكان، ويحمل عدة معانٍ، كما يحمل عدة قيم متناقضة، وحسب (دلفوس) DOLFUS، تشمل العولمة كظاهرة كلية، الجانب الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، والإستراتيجي، والاجتماعي في علاقات داخلية خاصة لكل ميدان، ويؤكد على أن العولمة هي حقيقة حديثة (في شكلها الحاضر) تتجاوز الأنظمة والإيديولوجيات، حتى ولو أنها ترمز لواقع القوة، والأفكار، والأنظمة التقنية السائدة⁽²⁾.

ويعتبر (دانيال كولار) DANIEL COLARD أن العولمة هي نتاج تعدد مستويات التبعية بين الدول والشعوب والأفراد في كافة المجالات، وبالتالي فالعولمة بمنظار العلاقات الدولية هي ظاهرة تشمل الاقتصاد والسياسة والإستراتيجية والجانب الاجتماعي والثقافي، إنها نتاج ظاهرتين الاعتماد المتبادل والعبرقومية (L'interdependance et la transnationalité)⁽³⁾.

في حين يرى محمد عابد الجابري، أن العولمة تمثل إرادة الهيمنة وبالتالي فهي تعني القمع والاحتصاب لكل ماهو خصوصي. كما اعتبر العولمة كإرادة لاختراق الآخر وسلبه خصوصيته⁽⁴⁾.

ويرى الحبيب الجنحاني أن العولمة هي نمط سياسي، واقتصادي، و ثقافي لنموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدوده، لعولمة الأخر بغية تحقيق أهداف وغايات فرضها التطور المعاصر. كما يعتقد أن ظاهرة العولمة تتمثل في توجهات ذات بعد مستقبلي، وتدور حول القضايا الديمقراطية والليبرالية الغربية واقتصاد السوق الحر. وفي كثير من الأحيان يجعل العولمة مرادفا للبنك الدولي وتفكك الدولة القومية⁽⁵⁾.

ويذهب آخرون إلى اعتبار العولمة هي محاولة تسييد (القوة) بمفهومها الشامل، الاقتصادي، والسياسي، والتقني، والإعلامي، والثقافي، وهي بالتالي الأساس الذي سوف يصنع أو يضع شكل المنظمات الدولية في القرن الواحد والعشرين⁽⁶⁾.

و يستنتج من هذه التعاريف بعض الخصائص والأبعاد العامة للعولمة، يمكن حصرها في العناصر التالية:

- أنها ظاهرة كلية، تشمل الجانب الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، والإستراتيجي.
- أنها نتاج تعدد مستويات التبعية بين الدول والشعوب والأفراد في كافة المجالات.
- أنها تمثل إرادة الهيمنة وبالتالي إرادة لاختراق الآخر وسلبه خصوصيته.
- أنها نمط سياسي، واقتصادي، و ثقافي لنموذج غربي.
- أنها مرادف لتفكك الدولة القومية.
- أنها محاولة تسييد (القوة) بمفهومها الشامل.
- أنها نموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدوده لعولمة الأخر.

كما أن للعولمة جوانب ومظاهر، يمكن حصرها في التالي:

- 1- **العولمة كثروة تكنولوجية إجتماعية** : يمثل هذا الاتجاه (بيار جاكوي) Pierre Jacquet و (فريدريك ساش ولد) Frederique SACH-WALD حيث يؤكدان أن العولمة مرتبطة أساسا بالتقدم التكنولوجي⁽⁷⁾.
- 2- **العولمة كهيمنة للقيم الأمريكية** : وتمثل العولمة بالنسبة (لجون ماري قيهينو) Jean Marie Guehenio ، الانتصار الدائم لأمريكا، وبالتالي فعملية العولمة ما هي في واقع إلا أمركة العالم، إنها هيمنة عسكرية،

واقتصادية، وتكنولوجية، وإعلامية، وثقافية واجتماعية، حيث بروز (هوليود، والسأنان ومكروسوفت، ووال ستريت وماك دونالد) Well street Microsoft , CNN et Hollywood ، التي تمثل جانبا من هذا التفوق الأمريكي، وهو الذي جعل وزير خارجية فرنسا السابق، (هيبرت فدرين) Hubert Vedrine⁽⁸⁾، يصف الولايات المتحدة، بالقوة المفرطة (Hyper puissance).

3- **العولمة كحقبة تاريخية :** ويعتبر البعض، أن العولمة هي حقبة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية، أو إطار نظري، وهي- في نظر هؤلاء- تبدأ بشكل عام مع ما عرف بسياسة الوفاق التي سادت في الستينات بين القطبين المتصارعين في النظام الدولي آنذاك، إلى أن انتهى الصراع، والذي يرمز له بانتهاء حائط برلين، في نهاية الحرب الباردة⁽⁹⁾.

4- **العولمة كمجموعة ظواهر اقتصادية :** ويمثل هذا الاتجاه، صادق جلال العظم، حيث يعتبر أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمالية الإنتاجية وقوى إنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملئم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله⁽¹⁰⁾.

وأخيرا، لقد حاول السيد ياسين إعطاء تعريف جامع يأخذ في عين الاعتبار العناصر السابقة الذكر، فالعولمة عنده هي حقبة تاريخية، وتجل لظواهر اقتصادية، هي في الوقت الراهن على الأقل هيمنة للقيم الأمريكية، وهي أخيرا ثورة تكنولوجية واجتماعية⁽¹¹⁾.

سادسا: السمات العامة للنظام العربي

النظام الإقليمي العربي، نظام له سمات تميزه عن باقي الأنظمة الأخرى وهذا ما يجعل منه نظاما فريدا من نوعه أو بالأحرى قائم على منواله. وهذه السمات هي كالتالي :

1- **مقومات الرابطة القومية:** يتوفر النظام الإقليمي العربي على ما يسمى بمقومات الرابطة القومية، وعلى رأسها اللغة الواحدة التي عملت بالفعل كأساس للاتصال الفكري والإعلامي الكثيف بين أرجاء العالم العربي، إضافة إلى آثار التاريخ والدين المشترك، وقد دفع هذا الواقع، بعض المحللين للقول: إن النظام الإقليمي العربي لا يستند على الجوار الإقليمي بقدر ما يستند على توجه سياسي وتجانس ثقافي، هذا التوجه مكن من إرساء إحساس عميق بالوحدة الثقافية.

2- **وجود قضايا مشتركة (فلسطين):** يختلف النظام الإقليمي مع الأنظمة الإقليمية في العالم، وذلك بسبب بوجود ما يمكن تسميته رصيد مشاعر تجاه قضايا معينة، وبالتحديد القضية الفلسطينية.

3- **مسألة العضوية :** يقوم النظام الإقليمي العربي على دول ذات سيادة، ولم يضع شروطا لعضويته سوى اللغة العربية وقبول ميثاق الجامعة العربية.

4- **المستوى الاقتصادي والإستراتيجي:** تنتمي الأقطار العربية كافة وبدرجات متفاوتة إلى معسكر الدول التابعة اقتصاديا في النظام الاقتصادي الدولي، غير أن النظام العربي يتميز على غيره من النظم الإقليمية، بمكانته في إنتاج البترول وتصديره، والذي تبلغ نسبة الإنتاج العربي العالمي منه 28,8 %

كما تبلغ نسبة الاحتياط العربي من كل الاحتياط العالمي 70%⁽¹²⁾. وتنسم الوضعية الإقليمية للعالم العربي بالأهمية، بالنظر إلى وضعية العالم العربي الإستراتيجية، حيث يربط كل من القارات : آسيا وإفريقيا وأوروبا، مع امتلاكه مراكز اتصالات دولية متنوعة. إضافة إلى هذا، يلاحظ أن النظام العربي يتكون من عدة دول متوسطة وصغيرة الحجم، مع تفاوت في عدد السكان، والقوة الاقتصادية لكل دولة، فهناك من يعتمد بشكل أساسي على الزراعة، وهناك من يعول على البترول، وهناك من وصل إلى درجة متوسطة في التصنيع. وهناك تفاوت كبير من حيث توزيع السكان والثروة بين هذه الدول، الشيء الذي أدى إلى تعطيل عمليات التنمية وإفراز روابط التبعية للعالم العربي، ومن ثم عدم الاستقرار في المنطقة العربية. وقد ساهم النفط في زيادة الخل وفقدان التوازن بين الدول العربية، وبالتالي تعتبر

دول المجلس الخليجي أغنى دول العالم العربي، حيث كانت ودائعهم قبل حرب الخليج تقدر ب 750 مليار دولار، وفي نفس الوقت بلغت مديونية المجموعة العربية 250 مليار دولار أي أن مدخرات دول الخليج المودعة بالخارج كانت أكثر ثلاث مرات من حجم المديونية⁽¹³⁾، و وفر الجانب الإيجابي على المستوى الاقتصادي وفي بعض الحالات ورقة الضغط على قمة النظام الدولي من وقف أو تخفيض إنتاج وتصدير إنتاج البترول، كما سمحت هذه الوضعية من الحصول على فوائد مالية من خلال ارتفاع أسعار البترول، حيث وظفت في تمويل التنمية و بناء عناصر القوة لعدد من الأقطار العربية.

5- غياب مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان يتميز النظام الإقليمي العربي عن أنظمة إقليمية أخرى بأمرين، الأول: هو أنه لم يضع على جدول أعماله قضايا داخلية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وحقوق الأقليات. الأمر الثاني: هو عكس الأول ويتمثل في أن النظام العربي لم يعتمد إلى تبني إيديولوجية اجتماعية محددة أو زوال إيديولوجية ما، باعتبار ذلك من أهدافه مثلما هو عليه الحال في أنظمة إقليمية أخرى كنظام مجموعة دول شرق آسيا (الآسيان) الذي نشأ في سياق العداوة للشيوعية، ومنظمة الدول الأمريكية التي نشأت لمنع أوروبا من التدخل في شؤون القارة الأمريكية الجنوبية.

سابعاً: آثار التحولات الدولية على النظام العربي.

لقد أصبح النظام العربي، برغم تمتعه بمؤسسات وآليات متعددة، يتميز خلال عهد العولمة بالجمود والركود⁽¹⁴⁾. ويتجلى ذلك من خلال الأزمات التي تشهدها عدة دول عربية، كالعراق، وليبيا، وسوريا والسودان، واليمن تحت تيريرات مختلفة. في حين صار التعامل مع القضية الفلسطينية يسير بما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وكان ذلك بسبب المبادرة الدبلوماسية التي انطلقت خلال مؤتمر مدريد والحلقات التي تبعتها بالرغم من توقف هذا المسار مؤخراً.

ويمكن معالجة الوضع العربي بالعودة إلى خلفيته مع حقبة العولمة باستعراض جملة من وحداته للتدليل على ذلك:

(1) حالة العراق :

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، أثناء الغزو العراقي للكويت في أوت 1990، تعبئة معظم حكومات العالم خلفها، مستندة في ذلك إلى تغطية قانونية وشرعية بإصدار سلسلة من قرارات مجلس الأمن دون أن تلقى معارضة من الأعضاء الدائمين. والجدير بالذكر أن حالة العراق تعتبر التطبيق الأول والنموذجي للشرعية الدولية كما تراها أمريكا في ظل العولمة.

وانطلاقاً من هذا التصور، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تستغل مواد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وأن تكتل كافة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، حيث قامت بتفويض منه، بتشكيل تحالف عسكري ضد العراق. مع أنه لا يمثل قوة عسكرية للأمم المتحدة نفسها، بل قوة عسكرية خارج نطاقها⁽¹⁵⁾. و للإشارة، انه لم يستطع مجلس الأمن من قبل تفويض هذا الإجراء لأية دولة طيلة وجوده و منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام 1945 إلى غاية صدور القرار الخاص بالعراق عام 1990.

وقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية، على المستوى السياسي، من كسب تعاون كل من الصين وروسيا لإضفاء الشرعية الدولية، إلى جانب المشاركة الفعالة لكل من بريطانيا وفرنسا ودول أخرى من أجل تحقيق هدفها. كما تمكنت، على المستوى الإقليمي، من إقناع الدول العربية بضرورة مواجهة العراق واحتواء دوره الإقليمي.⁽¹⁶⁾

والدرس المستخلص من حرب الخليج الثانية هو أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تمتلك القدرة العسكرية وقوة التأثير والنفوذ فحسب، بل لديها أيضاً الإرادة والتصميم على استخدام هذه الإمكانيات من أجل حماية مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، وهو ما خولها لعب دور هام في القضايا المرتبطة بالسياسات النفطية.

وبشكل عام، فقد أدت حرب الخليج الثانية إلى خلق وضعية إستراتيجية جديدة انفردت فيها الولايات المتحدة بالهيمنة المطلقة، مما ساهم في تكريس تبعية جزء كبير من العالم العربي للولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁷⁾.

وتظهر جليا في حالة العراق، استغلال ازدواجية الموقف الأمريكي للشرعية الدولية عبر التطبيق الاختياري لقرارات مجلس الأمن حيث يلاحظ من جهة أولى، سعيها في الحصول على تزكية دولية قصد تشكيل تحالف عسكري ضد العراق، ومن جهة أخرى عملها على تعطيل كل المساعي الرامية إلى تنفيذ قرار رفع الحظر عن العراق، وباختصار، يمكن القول إن الشرعية بهذا المفهوم لا تمثل من المنظار التقني- سوى "قوة الأمر الواقع"، أي أنها شرعية توافق المفهوم الأمريكي مادامت تخدم مصالحها.

كما اتسم تعامل النظام الإقليمي العربي اتجاه قضية العراق بالعجز، وعدم القيام بأي عمل إيجابي تجاهه. بل قامت أطراف عربية بأعمال تركت تأثيراتها السلبية على الحالة العراقية. لقد كان الأجدى التفريق بين سلوك الحكومة العراقية و المجتمع العراقي. حيث كانت كلفة الحرب على المجتمع العراقي باهظة. وتعرضت دولة العراق لدمار منظم مس البنية التحتية و كل عناصر القوة فيه. وهكذا مثلت الحالة العراقية صورة واضحة عن فشل النظام الإقليمي العربي. فلم يتمكن من إخراج القوات العراقية من الكويت ولا توقيف الحرب على العراق. ولا يزال العراق، برغم من انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق و وجود مؤسسات منتخبة، يعاني من مخلفات التدخل لاسيما مع التدخلات الإقليمية، وتفاقم الاختلافات المذهبية والعرقية التي أدت بدورها إلى عدم الاستقرار الأمني وتوطين التنظيم الإرهابي في هذا البلد، بشكل كبير، والذي أصبح يمثل مصدر خطر على عدة دول عربية، وذلك بتصديره مشاريع إجرامية على غرار التنظيم المسمى "بالدولة الإسلامية"/داعش .

(2) حالة ليبيا :

وتمثل حالة ليبيا النموذج الثاني في العالم العربي من حيث تطبيق مفهوم الشرعية الدولية كما تتصوره الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها الغربيين الذي يرتبط أشد الارتباط بمصالحها الذاتية في المنطقة.

وقد استغلت واشنطن، في المرحلة الأولى، مسألة **لوكربي** لإضفاء الشرعية على التحرك الأمريكي قصد تحجيم الدور الليبي. وهذا ما نلاحظه خلال القرارات رقم 731 (الصادر في جانفي 1992)، و718 (الصادر في 31 مارس 1992) و883 (الصادر في نوفمبر 1993).

ويلاحظ أن العمل الأمريكي في محاصرة ليبيا مر بمرحلتين:

المرحلة الأولى: إقرار مجلس الأمن الدولي بمقتضى القرار رقم 731، بالدور الليبي المزعوم في حادثة لوكربي و مطالبته بتسليم الشخصين المتورطين في الحادثة دون أن ينص صراحة على التسليم لأمريكا أو بريطانيا أو غيرها⁽¹⁸⁾.

والمرحلة الثانية: سعت أمريكا إلى اتخاذ إجراءات عقابية محددة لإرغام ليبيا على تنفيذ القرار رقم 731، وبالفعل فقد صدر القرار رقم 718 ليحدد هذه الإجراءات من قبيل الحظر الجوي وحظر استيراد الأسلحة⁽¹⁹⁾.

بعد ذلك جاء القرار 883 يتضمن فرض قيود على كيفية التصرف في عائدات صادرات النفط الليبي.

ويلاحظ أنه حتى بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية المؤيد للموقف القانوني الليبي بشأن محاكمة المواطنين المتهمين، استمر التشدد الأمريكي الذي عارض التحرك العربي الإفريقي المشترك عبر مجلس الأمن بصدد "قضية لوكربي"⁽²⁰⁾.

إضافة إلى ذلك، إن الموقف العربي تجاه الأزمة، لم يؤثر على مسارها لعدم صرامته، مما دفع المسؤولين الليبيين، آنذاك، إلى اتخاذ قرار **إلغاء وزارة الوحدة العربية** وإعطاء الأولوية لتوجهاتها الإفريقية⁽²¹⁾.

وتطور الموقف الليبي اتجاه النظام الإقليمي العربي فيما بعد إلى درجة إعلان النظام السابق لليبيا إمكانية انسحابها من الجامعة العربية خلال انعقاد اجتماع المؤتمر الشعب العام "البرلمان الليبي"، بمناسبة إعلان قيام الجماهيرية، حيث وصف فيها العرب **"بالحقراء"**⁽²²⁾.

ويمكن القول إن قضية لوكربي، قد كشفت النقاب عن ضعف سياسي عانى منه النظام الإقليمي العربي، وأنه لا يتمتع بسياسة واضحة المعالم، بل على أدنى فاعلية فيما يتعلق بأمن أعضائه، كلهم أو بعضهم⁽²³⁾.

ويرى المهدي المنجرة أن قضية لوكربي برهنت عن انهيار عدد كبير من المؤسسات مثل إتحاد المغرب العربي الذي لم يسجل أي تحرك مسئول منه "كمؤسسة" اتجاه ما حدث في ليبيا، ذلك الوقت⁽²⁴⁾.

ويمكن اعتبار قضية لوكربي، امتداد لحرب الخليج. فالهدف الإستراتيجي الأول هو فصل المغرب العربي عن المشرق العربي بخلق دولة عازلة⁽²⁵⁾.

وتجلى هذا واضحا بعد سيناريو التدخل العسكري الدولي ضد نظام معمر القذافي في 2011 تحت الغطاء الأممي لحماية المدنيين بالاعتماد على قوة الأفريكوم (AFRICOM) الأمريكية في المرحلة الأولى ثم الحلف الأطلسي في مرحلة ثانية.

وأصدر مجلس الأمن، يوم 27 فبراير 2011، قرار يضم إجراءات ردعية ضد النظام الليبي منها تجميد الودائع ومنع سفر القذافي وعائلته ومقربيه. كما قامت محكمة الجنايات الدولية بطلب من مجلس الأمن بإجراءات أولية بهدف ضبط مسؤوليات القادة الليبيين بتهمة الجريمة ضد الإنسانية.

هذا السلوك أثر في مجرى الصراع بسقوط النظام الحاكم. وأدى التدخل إلى خلق "لفوضى خلاقة" بكل الموصفات التي سطرها الغربيون لهذا البلد دون أدنى تفكير في مصيره والعواقب التي تنجر عنها على المحيط الإقليمي.

ولعبت الجامعة العربية دورا مهما في عملية فرض منطقة الحظر الجوي و استجلاب أطراف خارجية للمنطقة على ضوء النزاع الليبي.

وبالتالي فمحاصرة بعض البلدان العربية، لم يكن من باب الصدفة بل هو ذو هدف مقصود، ويمكن استخلاصه من خلال وثيقة **Regional Cooperation in The Middle East** ، التي شارك في إعدادها ثمانية وزارات أمريكية وعشرة مراكز أبحاث، أشرفت عليها وكالة التنمية الدولية الأمريكية وقدمت للكونغرس الأمريكي عام 1979، حيث طرحت الوثيقة كيفية فصل شمال إفريقيا عن المشرق العربي.

وتشير الوثيقة إلى بناء منظومة إقليمية تقوم على أساس اقتصادي وجغرافي (وظيفي)، وليس على أساس سياسي. ولكي ينجح هذا التصور، حسب دعاة أصحابها، لابد من تعميق فكرة فشل النظام الإقليمي العربي القائم على أساس سياسي⁽²⁶⁾.

كما نالت المنطقة العربية حيزا من الاهتمام في مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي أصدرتها، في فبراير 2004، إدارة بوش الأصغر، وهذا في إطار عملية احتلال العراق، والهادفة أساسا إلى إعادة تقسيم العالم العربي الإسلامي وفق معايير الانتماء العرقي والمذهبي، تحت غطاء الإصلاحات السياسية والديمقراطية.

(3) حالة سوريا :

تعيش سوريا نفس سيناريو الحالتين المذكورتين، وهذا منذ يوم 18 من شهر مارس 2011، أين عرف هذا البلد في البداية، بروز مظاهرات عنيفة ضد النظام الحاكم، يطالب فيها أصحابها إجراء إصلاحات سياسية، ودستورية، واجتماعية، واقتصادية.

وانطلقت البوادر الأولى لهذا التحرك عبر الدعوات التي قام بها الشبان المعارضون عبر الفايسبوك بداية من 15 مارس 2011، مطالبين الشعب السوري بتنظيم مظاهرات للتغيير في سوريا على غرار ما جرى في تونس ومصر تحت اسم شبه "الثورات الربيعية".

أمام تنامي المعارضة، ألقى الرئيس بشار الأسد، يوم 30 مارس 2001، خطاب أمام البرلمان السوري يرجع أحداث سوريا إلى مؤامرة خارجية. وتطور الوضع إلى نزاع مسلح بين النظام الحاكم والمعارضة. هذا

الوضع سعد في انتشار الجماعات الإرهابية في البلاد بشكل فضيع، حيث فاق عدد المتطوعين الأجانب كل التوقعات والأرقام المتواجدة في المعازل الإرهابية التقليدية: أفغانستان، وباكستان، و اليمن.

وسمح هذا الوضع الجديد بفتح مجال لأطراف متناقضة المصالح، إقليمية (تركيا و دول مجلس الخليج وإيران وإسرائيل و لبنان عبر حزب الله) ودولية (الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين و روسيا) للتدخل بصفة مباشرة أو غير مباشرة مما عقد من إمكانية التهدة أو إيجاد تسوية للنزاع السوري.

(4) القضية الفلسطينية:

والحالة الرابعة لهذه الهيمنة الأمريكية، تتجلى في فرض التصور الأمريكي لتسوية القضية الفلسطينية ، بمراعاتها لمحداثات السلام التي توجت بتوقيع في واشنطن، في سبتمبر عام 1993، على الاتفاق الجزئي بين ممثل منظمة التحرير الفلسطينية وممثل عن الحكومة الإسرائيلية والذي سمي باتفاق "غزة وأريحا". وحضر مراسيم التوقيع كل من إسحاق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي و المرحوم ياسر عرفات، بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك

وينص الاتفاق على إقامة حكم ذاتي في كل من غزة وأريحا على مساحات جغرافية متفق عليها⁽²⁷⁾.

كما انفردت منظمة التحرير الفلسطينية في التفاوض مع إسرائيل بعيدة عن المسارات التفاوضية العربية الأخرى، أو بالتنسيق معها مما ترك أثرا سلبيا على محادثات السلام.

وفي نفس الإطار، وقعت الأردن مع إسرائيل معاهدة سلام منفردة في وادي عربة في جنوب الأردن، يوم 26 أكتوبر 1994، بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ووزير الخارجية الروسي أندري كوزيروف⁽²⁸⁾.

والملاحظة الأولى التي يمكن استخلاصها من هاتين الاتفاقيتين هو الدور الأمريكي الرئيسي في إدارة هذه العملية، والتي لم تخضع لأي تقويم عربي موحد كما كان الشأن في قضايا أخرى ولم تواجه مقاومة منهجية رسمية فاعلة، ويعود سبب ذلك إلى غياب تصور عربي مشترك من جانب وضغوط أمريكية من جانب آخر⁽²⁹⁾.

و تعتمد الإستراتيجية الأمريكية من خلال تورطها في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي إلى تهميش النظام الإقليمي العربي وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وفق التصورات الأمريكية الإسرائيلية⁽³⁰⁾.

كما تهدف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة إلى التوصل إلى ترتيبات أمنية و سياسية من خلال عملية مشروع التسوية تساهم في الحفاظ على مصالح أمريكا في المنطقة، وتدعيم مكانة إسرائيل كحليف إستراتيجي، والمحافظة على مصادر الطاقة، وحماية الأنظمة الموالية وذلك بالسعي لأخذ موقف موجه ومركزي في النظام السياسي الإقليمي.

وبالتالي يندرج مشروع تسوية النزاع الشرق الأوسطي من منظور أمريكي في سياق محاولاتها إحكام سيطرتها على المنطقة وتعزيز وضعها الاقتصادي من جهة، وتكريس هيمنتها على النظام الدولي من جهة أخرى، ومواجهة القوى الصاعدة ألمانيا وفرنسا و روسيا في أوروبا، واليابان والصين في آسيا ومن ثم يصبح من السهولة معرفة الهدف الأساسي وراء عمل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بربط قضية "السلام" أو تحديد تسوية الصراع بين العرب وإسرائيل بمسألة التعاون الاقتصادي⁽³¹⁾.

وبالتالي ففقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الاحتفاظ بزعامتها للعالم الغربي ؛ يتطلب بالضرورة وضع يدها على المادة الحيوية التي تغذي الصناعات الغربية والشمالية الأخرى، وهي النفط من المنابع إلى الممرات، وهي وسيلة ضرورية لبسط هيمنتها على توجهات النظام الدولي قيد التشكل.

و استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بأن تظهر بعد الحرب بأنها الضامن الرئيسي لأمن النفط وكذلك لأمن دول المنطقة والممسك بميزان القوى الإقليمية الخليجي.

إلى جانب صورة ضامن الاستقرار، هناك أيضا صورة الطرف الوحيد القادر على تنشيط تسوية عربية إسرائيلية⁽³²⁾.

و تجدر الإشارة إلى أن عملية التسوية تتم بضمانات أمريكية لإسرائيل المعبر عنها بالإمداد المستمر بالسلاح المتطور، وتعهد أمريكي بالامتناع عن تقديم أي مقترحات سياسية إلا بتشاور مسبق مع الحكومة الإسرائيلية، و اتفاق إسرائيلي أمريكي على أنه : **لا عودة إلى حدود ما قبل 1967 تحت أي ظرف ولا أساس بالمستوطنات القائمة**. وأن لا تستخدم أية ضغوطات على إسرائيل لقبول مقترحات لا تناسبها.

وبالمقابل تقيد أمريكا انطلاق الأنشطة الذرية العربية في الاتجاه العسكري، ومساعدة إسرائيل للتغلب على أزماتها الاقتصادية بما في ذلك تعويضها عن الخسائر التي ستلحق بها نتيجة الانسحاب من الأراضي المحتلة إضافة إلى ضمان تدفق القروض إلى إسرائيل لحل مشكلة الهجرة⁽³³⁾.

و تؤكد الرؤية السلمية الإسرائيلية في نطاق أية تسوية شاملة، أنه لا بد أن تتم خلال فترة سنوات يتم فيها الانسحاب الإسرائيلي على مراحل مقابل تنازلات عربية تتضمن تطبيع العلاقات معها.

ولا يخفى أن لإسرائيل أهدافا وراء عملية السلام وتتمثل في خلق تجمع إقليمي من الدول بسوق مشتركة وهيئة مركزية منتجة ومصممة على غرار الجماعة الأوروبية وقد أشار إلى هذه الغاية شيمون بيريز هذه الغاية أشار إليها شيمون بيريز⁽³⁴⁾ من خلال كتابه: "الشرق الأوسط الجديد 1993"، حيث يذكر أن السلام بين إسرائيل وجيرانها يؤدي إلى خلق مناخ لإعادة تنظيم لمؤسسات الشرق الأوسط وإلى نوع جديد من التعاون.... وأن أهداف إسرائيل هي خلق مجتمع إقليمي من الدول بسوق مشتركة وهيئة مركزية منتجة ومهمة على غرار الجماعة الأوروبية⁽³⁵⁾.

وبالمقابل فإن التسوية الحالية لا تقدم أية ضمانات مرضية للتطلعات العربية، بل لم يكن للنظام العربي أي صلة أو وجود عملي عند اتخاذ القرارات الكبرى الخاصة بالتفاوض حول التسوية السلمية للصراع مع إسرائيل.

وقد حصلت إسرائيل، في مباحثاتها حول السلام مع العرب، على تنازلات مهمة فيما يتعلق بصيغة مؤتمر السلام وصلاحياته تمثلت في غياب الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية عنه. كما تم إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 16 ديسمبر 1991، المتضمن إدانة الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية⁽³⁶⁾.

وقد تم تجاهل عدد كبير من قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، حيث اقتصرت المباحثات على القرارين 242 و 338 كأساس للتفاوض بين العرب وإسرائيل التي تحتفظ بتفسيراتها الخاصة لهما⁽³⁷⁾.

و في حقيقة الأمر، إن تطور الموقف العربي جاء قبل مؤتمر مدريد للسلام، حين اتخذ مجلس جامعة الدول العربية في دورته السادسة والتسعين المنعقدة، في سبتمبر 1991، قراره رقم 5092 الذي رحب بالمساعي الرامية لإقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. وأكد مساندته للدول الخمس العربية المشاركة في مفاوضات السلام : سوريا ولبنان وفلسطين و الأردن ومصر، أي تركية المفاوضات الثنائية والتي تعمل لغير صالح العرب⁽³⁸⁾.

وتبين هذه الحالات التي تم عرضها بشكل واضح أن الجامعة العربية قد شل دورها الأساسي إلى حد بعيد وأقتصر عملها على مجرد مشاهدة الأحداث، وهذا نتيجة عدة تطورات طرأت على الساحة العربية ولم تجد الولايات المتحدة الأمريكية أية صعوبة لإقناع الأطراف العربية المؤثرة بالتخلي عن الموقف التاريخي الذي تشكل في إطار مؤسسات النظام العربي حيال صيغة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي دون تقديم ضمانات تجعل هذه التسوية مستجيبة للتطلعات العربية.

والمستخلص مما سبق هو أن النظام العربي يظل عاجزا عن اتخاذ موقف إزاء الدور الأمريكي في المنطقة العربية، بل إن بعض وحدات النظام العربي تدعم هذا الدور سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و

ذلك لارتباط كثير من مصالح الأنظمة العربية الحاكمة بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية. و حاليا مع إدارة أوباما لا يوجد أي تغيير جوهري بالمقارنة مع سياسات الإدارات السابقة، بل يلاحظ أنه ينتهج نفس السياسة إزاء الكيان الإسرائيلي وأكثر من ذلك، انه يشدد على يهودية دولة الكيان الصهيوني والاعتراف بها "وطناً قومياً لليهود". و يلاحظ أن مواقف أوباما اتجاه الوضع العربي بعامّة والوضع في كل من ليبيا واليمن والبحرين وسوريا يكرس سياسة الأمر الواقع و هذا ما نلتمسه من خطابته لاسيما خطابه الموجه للعالم الإسلامي من القاهرة، يوم 4 جوان 2009، واقتصرت مواقف إدارة أوباما على مطالبة إسرائيل بوقف بناء مستعمرات جديدة و دعوة الطرفين في إعادة بعث المفاوضات.

وفيما يتعلق بالنتائج المستخلصة من إفرازات العولمة على المنطقة العربية كانت ومازلت هي ذات عواقب وخيمة خاصة مع إرساء مبدأ التدخل العسكري كما حدث في العراق، وليبيا، واليمن، وسوريا. وأدت التأثيرات الأولية للعولمة إلى تحطيم البنى التحتية لبعض الدول العربية، وهي تعمل على تفكيكها وتدميرها.

ويستنتج كذلك أن النظام الإقليمي العربي، رغم تمتعه بمؤسسات وآليات متعددة، فإنه يخضع في تطوره لتغيير البيئة العالمية المحيطة به أي أنه يظل تحت تأثير و سيطرة الأطراف الفاعلة و القوية دوليا.

وأخيرا يمكن القول ن العولمة تعد " نظاما محكما" تستعمله القوى الدولية الفاعلة والمؤثرة والتي شكلت الصياغة العولمية في تحقيق مصالحها على حساب البلدان.

الهوامش:

¹ Immanuel Wallerstein, *Comprendre le monde. Introduction à l'analyse des systèmes-monde*, Paris, La Découverte, 2006

² Olivier Dolfus, *la mondialisation* (Paris: Presses de la Fondation Nationale de Sciences Positives, 1997),p7.

³ Daniel COLARD , *la société Internationale apres la guerre froide*, (Paris: Edition Armond collin , 1990) p140.

⁴ محمد عابد الجابري "العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات" في المستقبل العربي، السنة 20، العدد 228، فبراير 1998، ص 17.
⁵ خفاجي، "ملاحظات حول ندوة العولمة والدولة، العرب والعولمة"، في *العولمة والتحويلات المجتمعية في الوطن العربي*، المستقبل العربي، (مصر: مكتبة مدبولي 1999)، ص 31.

⁶ حسين معلوم، "التسوية في زمن العولمة"، *التداعيات المستقبلية لخيار العرب الإستراتيجي*، في ندوة العولمة والتحويلات الاجتماعية (مصر : مكتبة مدبولي، 1999) ص117.

⁷ Pierre Jacquet et Frederique sachwald, "mondialisation: La vraie rupture du xxe siècle" , in *Politique Etrangère*, 3/ 4 -2000 . p 597.

⁸ Jean Marie Gueheninio, "Americanisation du monde ou mondialisation de L'Amérique" ? *Politique Etrangère*, Printemps 1999, IFRI, p.70.

⁹ السيد ياسين، "في مفهوم العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 4 . نقلا عن صادق جلال العظم، "ماهي العولمة" تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1996.

¹⁰ السيد ياسين، "نحو خريطة معرفية للعولمة" *التقرير الإستراتيجي العربي* 1998، (القاهرة : مركز الأهرام للبحوث والدراسات الإستراتيجية 1998)، ص 29.

¹¹ المرجع نفسه، ص 31

¹² المهدي المنجرة، *مستقبل الحرب الحضارية الأولى، الماضي وماضي المستقبل*، (الجزائر: شركة الشهاب، 1991، ص57.

¹³ المكان نفسه.

¹⁴ يسري مصطفى عبد المجيد، "النظام الإقليمي العربي في العرب و التحويلات الدولية"، ص 387 .

¹⁵ محمد عبد الشفيق عيسى، "كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة : من البعد القانوني إلى البعد السياسي"، في *العرب وتحديات النظام العالمي*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، اكتوبر 1999)، ص 272.

¹⁶ حميدي عبد الرحمن حسن، "العولمة وأثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي"، رؤية عربية، *المستقبل العربي*، (مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 258 اوت 2000)، ص 7.

¹⁷ المكان نفسه.

¹⁸ محمد عبد الشفيق عيسى، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة : من البعد القانوني إلى البعد السياسي، في *العرب وتحديات النظام العالمي*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، اكتوبر 1999)، ص 274

- 19 المكان نفسه.
- 20 حل الأمة 1997 ، تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المقدم إلى المؤتمر الثامن، في المستقبل العربي، عدد 232، جويلية 1998 ص 63.
- 21 التقرير الإستراتيجي العربي لسنة 1998 القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، يناير 199 ص 156.
- 22 صابر أيوب، "القذافي يعلن انسحاب ليبيا من الجامعة العربية"، الخير، عدد 344، 03 مارس 2002، ص 1-2.
- 23 صالح بشير، "الإتحاد المغاربي أم الامتحان العسير"، السياسة، العدد 20، ديسمبر 1991، ص 35.
- 24 المهدي المنجرة، مرجع سابق.
- 25 وليد عبد الحي، "الوكربي ليست في مقال"، الخير، عدد 455، 3 أبريل 1992، ص 4.
- 26 المكان نفسه.
- 27 علي ناصر محمد، " إستراتيجيات الدفاع العربي، التجربة والخطأ والبدائل " في الأمن العربي والتحديات الراهة والتطلعات المستقبلية، (باريس: مركز الدراسات العربي، الأوروبي، اعمال، دورة من 9 إلى 11 جانفي 1998)، ص 152.
- 28 علي ناصر محمد، نفس المرجع، ص 152.
- 29 المكان نفسه.
- 30 المكان نفسه.
- 31 حسن معلوم ، "التسوية في زمن العولمة"، التداعيات المستقبلية لحياض العرب الإستراتيجية، في ندوة العولمة والتحولات الاجتماعية، مصر: مكتبة مدبولي 1999، ص 124.
- 32 محمد حسنين هيكمل، محمد حسنين هيكمل، " العرب على أعقاب القرن الواحد والعشرين، في العرب وتحديات النظام العالمي، (بيروت : مركز الدراسات العربية، سنة 1997 ، ص 315.
- 33 زكي حنوش، أفاق السلام العربي - الإسرائيلي بين الماضي والحاضر"، في تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الطبعة الثانية، 1992، أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربي-الأوروبي من 5 إلى 27 جانفي 1994 القاهرة، ص 552-553.
- 34 ماهر الطاهر، "النظام الإقليمي العربي في مواجهة الإستراتيجيات المضادة، في العولمة وتداعيات المستقبل، (مصر. مكتبة مدبولي)، ص 5.
- 35 ناصف يوسف حتى، " التحولات في النظام العالمي والمناخ القاري الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي"، في العرب والتسوية في زمن العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 183.
- 36 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 86/46.
- 37 عبد العليم محمد، "اجتياح الكويت وحرب الخليج، نموذج لأزمة ما بعد الحرب الباردة"، شؤون الأوسط، العدد 11، 1992، ص 14-15.
- 38 أحمد عصمت عبد المجيد، "نور جامعة الدول العربية لتحقيق الأمن العربي بمفهومه الشامل"، في تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، مرجع سبق ذكره ص 43.